

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والعدل لكل فيما يخصهما
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما
صدر بقصر الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ (٦ أغسطس سنة ٥٣
مجد نجيب لواء

وزير الداخلية
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين بكاشى (ح.١) مجد نجيب لواء (١)
وزير العدل
أحمد حسنى

قانون رقم ٣٨١ لسنة ٥٧

بتعديل المادتين ١٨ و ٢٢ من القانون رقم ٥ لسنة ٥٧
بشأن نزع ملكية العقارات لأغراض العمومية لدى المحاكم الأ

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٥ من فبراير سنة
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن نزع ملكية العقارات
العمومية لدى المحاكم الأهلية المعدل بالمرسومين بقانونين رقمى ٩٣
لسنة ١٩٣١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، ووافق رأى مجلس الوزراء

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ١٨ و ٢٢ (فقرة أولى) من
رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه النصان الآتيان :

"مادة ١٨ - يصدر الوزير المختص عند اطلامه على شهادة إيداع
قرارا بالاستيلاء على العقار المتروكة ملكيته".

"مادة ٢٢ - (فقرة أولى) إذا رأت الوزارة المختصة ضرورة الإ
مؤقتا على عقار لأغراض العمومية فيكلف المدير أو المحافظ بالإ
مع صاحبه".

"ويجوز للخزانة العامة متى زالت حالة فقر المتهم أن تستصدر عليه من
الأمر بالتقدير أمرا بأداء الأتعاب المذكورة".

مادة ٤ - على وزيرى العدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ (٦ أغسطس سنة ١٩٥٣)

مجد نجيب لواء (ح.١)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشى (ح.١) مجد نجيب لواء (ح.١)

وزير العدل

أحمد حسنى

قانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٣

بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١
بشأن المحال العمومية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية المعدل بالمرسوم
بقانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، ووافق رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٤١ المشار اليه النص الآتى :

"وفى هذه الحالة تحكم المحكمة فى الدعوى على وجه الاستعجال فى مدى
أسبوعين من تاريخ وقوع المخالفة ، ويجوز أن يكون اعلان ورقة التكليف
بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد رجال السلطة العامة".

٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به
في نشره في الجريدة الرسمية ،

نصر الجمهورية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٧٢ (٦ أغسطس سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (ح. ١)

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء
هد الناصر حسين بكاشي (ح. ١) محمد نجيب لواء (ح. ١)

لعل وزير الصحة العمومية وزير المالية والاقتصاد
نور الدين طراف عبد الجليل إبراهيم العمري

وزير المعارف العمومية وزير الفصحى (بالانتداب)

إسماعيل محمود القباني أحمد حسنى

لعة وزير الخارجية وزير الدولة

محمد بعددى محمود فوزى فتحى رضوان

لشؤون البلدية والقروية نائب وزير التكوين (بالانتداب)

حنا حسن أحمد بغدادى

بالشؤون الاجتماعية وزير المواصلات (بالانتداب)

عباس مصطفى عمار وليم سليم حنا

وزير الحربية

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادى

وزير الإرشاد القومى ووزير الدولة لشؤون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم صاغ (ح. ١)

وزير الأشغال العمومية

أحمد عبده الشرباصى

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦
المشار إليه للنص الآتى :

"مادة ٤ - تقوم وزارة الزراعة بتقديم التقاوى اللازمة لكل زارع
يطلبها في المناطق المحددة مقابل أداء الثمن الذى يقرره وزير الزراعة".

مادة ٢ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٧٢ (٦ أغسطس سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (ح. ١)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (ح. ١)

وزير الزراعة

عبد الرزاق صدق

قانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩
بشأن الاذاعة المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاذاعة المصرية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وزارة الارشاد القومى ،

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بإلغاء مجلس الاذاعة الأعلى ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الارشاد القومى وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩
المشار إليه النصان الآتيان :

قانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٣

بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦
بتعميم زراعة التقاوى المتقاة من الحاصلات الزراعية

لأمة

الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

والاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ بتعميم زراعة التقاوى المتقاة من
زراعية ،